مكتبة البنين
قسم الدوريات

جامعة قطر
ادارة المكتبات الجامعية
مكتبة الدوريات

حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

غير مصرح بالاستنساخ من المكتبة

العدد الخامس عشر

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

التحولات العالمية المعاصرة والاهتمامات البحثية الجديدة في مجتمعات العالم الثالث

دكتور السيد الحسيني ★

منذ مطلع الثمانينات من القرن الحالي ، والعالم يشهد تحولات سريعة وشاملة إما بسبب صعود الرأسمالية المحافظة في الغرب متمثلة في «الريجانية» «والتاتشرية» ، أو بسبب انهيار إيديولوجية ومعتقدات ونظم سياسية فرضت نفسها على العالم فرضا منذ مطلع القرن العشرين متمثلة في الماركسية كأيديولوجية ، والاتحاد السوفيتي كدولة إشتراكية رائدة ، أو بسبب سيطرة النزعة العالمية **Globalisation** التي تجسدها الأسواق العالمية ، ووسائل الاتصال الكونية التي قلصت المكان واختزلت الزمان ، أو بسبب إنهيار أنساق ثقافية ظلت سائدة ومسيطرة لحقب طويلة ، ثم ما لبثت أن فقدت شرعيتها وقدسيتها ووظيفتها . إن من الصعب حصر التحولات العالمية المعاصرة التي شهدها وسيشهدها العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، كما أن من الصعب بدرجة أكبر التعرف على انعكاساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية على المجتمعات القومية[1] . ولاشك أن ذلك يفرض مهام جديدة على العلماء الاجتماعيين . إذ لا يجب أن تقتصر مهمتم على فهم وتحليل ما حدث بالفعل ، بل يجب أن تتعدى ذلك الى محاولة استشراف المستقبل ورسم المشاهد المحتملة له .

وفي هذا المقال أود أن أطرح في البداية بعض ملامح التحولات المعاصرة التي شهدها العالم منذ منتصف الثمانينات والتي كان لها تأثيرات بالغة على النظام الدولي بمكوناته المختلفة ، على أن أشير بعد ذلك إلى انعكاس تلك التحولات على مجتمعات العالم الثالث ، والاهتمامات البحثية التي يجب أن تظهر في محاولة لتحليلها وفهمها وطرح البدائل المختلفة لمواجهتها . والواقع أن دراسة انعكاس التحولات العالمية على المجتمعات القومية تتطلب تبني تصورات ورؤى أوسع نطاقا من تلك التي درج عليها عدد كبير من الباحثين ، كما تحتاج الى خيال خاص يستطيع أن يربط بين المتغيرات والأبعاد على المستويات العالمية والقومية والمحلية . لقد برهن ما أطلق عليه «النظام العالمي الجديد» في سياق «عاصفة الصحراء» ، أن العالم المعاصر قد تقلص وانكمش وأصبح صغيرا ، وأن النظام الرأسمالى الذي استوعب العالم منذ القرن السادس عشر ما يزال باقيا قادرا على الضم والاتساع والاحتواء والمناورة ، وطرح نفسه كبديل تنموي دائم .

★ أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس .

أولا : تحولات عالمية معاصرة

١ ـ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع الاشتراكية كمذهب فكري ، واختفاء النظام العالمي القائم على الثنائية القطبية ، بدأت معالم عملية إعادة تشكيل العلاقات الدولية داخل النظام الرأسمالي[٢] . ويمكننا التمييز في هذا المجال بين مجموعة من القوى السياسية الرأسمالية : الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ومن ورائها أمريكا السطى وأمريكا الجنوبية ، واليابان والدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا ومن ورائها الصين والهند والقارة الآسيوية ذاتها التي تشكل أكبر قارات العالم سكانا وسوقا ، وأوروبا الموحدة في عام ١٩٩٢ وما ستسفر عنه من امكانيات اقتصادية هائلة يمكن ان تزداد تدعيما بانضمام أوروبا الشرقية اليها بعد نجاحها في عملية إعادة التكييف الهيكلي لاقتصادها طبقا لقوانين التطور الرأسمالي . ومن شأن ذلك كله التأثير على موقع أقطار العالم الثالث داخل تلك المنظومة الدولية الجديدة . ذلك أن دول أوروبا الشرقية سوف تحصل في ظل تلك التحولات على مكانة «الدول الأولى بالرعاية» ، وبالتالي سوف تتعرض مكانة الدول النامية للتدهور . وإذا ما تمكنت دول أوروبا الشرقية من التكامل السريع مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، فإن الحوار بين الشمال والجنوب لابد وأن يكتسب أبعادا جديدة بعد انتهاء الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب .

٢ ـ من المتوقع في ظل التكتلات الرأسمالية الضخمة أن تظهر منافسة شديدة بينها من أجل كسب مزيد من الأسواق ، وتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي . وهناك شواهد تشير الى ظهور تلك المنافسة إذا ما تأملنا واقع الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية . فبينما تميل الأولى الى الاستثمار وتحقيق الربح من خلال دوران رأس المال لا توظيفه في عمليات إنتاجية ، نجد الثانية (اليابان) تميل الى تدعيم تفوقها التكنولوجي ، ورفع معدلات إنتاجها ، والسيطرة على الصناعات العريقة في بريطانيا وأوروبا وأمريكا وتشغيلها لحسابها[٣] . أما أوروبا التي ما تزال في حالة سيولة شديدة بعد أحداث دولها الشرقية واتحاد الألمانيتين ، فإنها تتأهب لأداء أدوار جديدة من منطلق ضخامة حجمها ومواردها وعراقة تقاليدها الصناعية . والقضية الهامة التي يثيرها هذا النظام الرأسمالي الجديد هو التفاوت الملحوظ في امتلاك عناصر القوة . فالكتلة القوية عسكريا (الولايات المتحدة) ليست هي بالضرورة المسيطرة اقتصاديا ، كما ان الكتلتين اللتين تحققان سيطرة اقتصادية تعانيان من ضعف عسكري ظاهر . إن مواجهة هذا التفاوت في القوة سوف يظل أحد القضايا الهامة التي يثيرها النظام العالمي الجديد .

٣ - على الرغم من أن دانيل بيل Bell قد أشار قبل ثلاثين عاما الى فكرة «نهاية الايديولوجيا»[٤] ، فإننا نجدها الآن قد أصبحت واقعا فعليا مع مطلع التسعينيات . بل إننا قبل شهور قليلة نجد مفكرا أمريكيا من أصل ياباني مثل فوكوياما يذهب الى أننا قد أصبحنا في مواجهة «نهاية التاريخ» . ويحاول فوكوياما أن يوفق بين فكرتين متعارضين : الفكرية الهيجيلية الذاهبه الى ان التاريخ عملية إنسانية ارتقائية مستمرة ، والفكرة الرأسمالية الذاهبة الى أن قيم الرأسمالية هي قمة القيم التي تعبر عن نهاية الكمال الإنساني . وإذا كان لنا أن نستنتج من ذلك شيئا فهو ؛ أن حقبة الصراع الايديولوجي بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي قد ولت ، وأن الرأسمالية قد بدت وكأنها الايديولوجية العالمية الملائمة لعالم المستقبل . إن جيلين على الأقل من العلماء الاجتماعيين قد وجدو أنفسهم في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في المفاهيم والنظريات والمسلمات التي اعتادوا العمل والتفكير في ضوئها . ولا يقتصر الأمر على العلماء الاجتماعيين ، بل يصل الى حد المراجعة الفكرية للاشتراكيين ، والمصلحين الاجتماعيين ، وقطاعات واسعة من المثقفين في أماكن مختلفة من العالم[٥] . ولكنها أيضا مواجهة واقعية وتهديد سافر لحلم جميل طالما راود أصحاب النزعات الإنسانية الذين أملوا في إقامة واقع مثالي يقوم على العدالة وتكافؤ الفرص . كذلك فإن «نهاية الايديولوجية هي بداية طريق طويل صعب ومتشعب لابد وان يؤدي الى ظهور جيل جديد من المعتقدات السياسية والاجتماعية القادرة على حشد الموارد البشرية في اطار صيغ انسانية ملائمة .

٤ - ربما كانت الثورة الصناعية الثالثة واحدة من أبرز التحولات التي شهدها النظام العالمي المعاصر منذ عقد السبعينيات على أقل تقدير[٦] . فعلى الرغم من أن جذور تلك الثورة تعود الى عقد الأربعينيات حينما ظهر الجيل الأول من الحاسبات الالكترونية ، وتطورت بقدر ملموس مع غزو القضاء في نهاية الخمسينات والسينيات ، حين شارك فيها الاتحاد السوفيتي ، إلا أن السبعينيات قد شهدت انطلاقة واسعة الى آفاق غير مسبوقة في الولايات المتحدة واليابان وبدرجة أقل في أوروبا الغربية ، لقد جاءت الثورة الصناعية الثالثة لكي تمنح المعسكر الرأسمالى الغربى قدرات جديدة في المجالات الاقتصادية والاتصالية والدعائية على مستوى النظام العالمي ، ومنذ عقدالسبعينيات واجه النظام الاشتراكي صعوبات شديدة في مجال تنمية التكنولوجيا ، مما دفعه الى استيرادها من الغرب وظهور أنماط من التبادل تتسم بسمات التبعية الذائعة في علاقات العالم الغربي بالعالم الثالث . وحتى منتصف الثمانينات لم يستطع النظام الاقتصادي والاجتماعي (وبالتأكيد السياسي) في العالم الاشتراكي من استيعاب التكنولوجيا الغربية أو التفوق عليها كما

فعلت اليابان وذلك برغم الشراء أحيانا والسرقة أحيانا أخرى . وإذا كانت الثورة الصناعية الثانية قد أنجزت بواسطة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من خلال الاسلحة النووية فإن الثـورة الصناعية الثالثة تركز على التحكم في العقل الانساني وتنميته ، وتعتمد على ثورة المعلومات والتـدفق الـلامتنـاهي واللامحدود للمعرفة والأفكار ويكفى أن نشير في هذا المجال الى الثورة المعلوماتية **Informatics** ، وثورة التكنولوجيا الحيوية **Biotechnology** وما ترتب عليهما من تطبيقات في مجال الهندسة الوراثية ، وإنتاج الغذاء ، وتخليق المواد الجديدة ، ان كمية المواد الخام المطلوبة لوحدة من المنتج الصناعي لا تتعدى الآن ٥/ ١ الكمية التي كانت مطلوبة في سنة ١٩٠٠ ، فاليـابـان ـ مثلا ـ استهلكت في سنة ١٩٨٥ أقل من ٦٠٪ فقط من المواد الخام التي استهلكتها في سنة ١٩٧٣ لإنتاج نفس الكمية من المنتجات الصناعية . كذلك يمكننا الإشارة الى الإنجازات الهامة التي تمت في مجال الأتمته **Automation** ، والروبتة **Robotization** بعد أن ظلت الميكنة وتطبيقاتها هي دعامة الصناعة العالمية ، والى جانب ذلك هناك الثورة التكنولوجية في مجال الزراعة ، وزيادة إنتاج الغذاء واستحداث محاصيل جديدة غزيرة الإنتاج يمكنها النمو في ظل ظروف بيئـات قاسية ، واستحداث بدائل جديدة للطاقة والوقود[٧] . وباختصار فإنه إذا كانت الثورة الصناعية الأولى قد اعتمدت على الاستخدام المكثف للعمل ، وإذا كانت الثورة الصنـاعيـة الثانية قد ارتكزت على رأس المال المكثف ، فاننا نجد الثورة الصناعية الثالثة تجد دعائمها في ثلاثة مجالات أساسية هي : الالكترونات الدقيقة ، والهندسة الوراثية ، وتطبيقات علوم الفضاء .

٥ ـ مع التحولات العالمية المتسارعة ، بدأت كثير من الصراعات الاقليمية تأخذ طريقها الى الحـل وعـلى الأخص منذ نهاية الثمانيات ومطلع التسعينيات . فلقد قبل الإتحاد السوفيتي انسحابه من افغانستان بعد اتفاق مع واشنطن على وقف المساعدات . كما قبل الإتحاد السوفيتي بمشروع سلام أمـريكـا الـوسـطى لوقف الحـرب الأهلية في السلفادور ونيكاراجوا ، وإقامة حكومات ديموقراطية في دول المنطقة . كذلك قبلت أنجولا ـ بتأثير سوفيتي ـ بمبدأ انسحاب القوات الكوبية منها ، كما أعلنت فيتنام عن سحب جزء من قواتها من كمبوديا . وفي الشرق الأوسط حرصت الولايات المتحدة في أعقاب «عاصفة الصحراء» على تشجيع أطراف النزاع في الشرق الأوسط على الدخول في مفاوضات سلام منذ أكتوبر ١٩٩١ ، في الوقت الذي تحقق فيه اسرائيل إنجازات متسارعة منذ مطلع التسعينيات بدءاً من استيعاب مئات الألوف من اليهود السـوفييت المهـاجرين إليها ، حتى تبادل علاقاتها الدبلوماسية مع الإتحاد السوفيتي والصين ، وانفراج علاقاتها بالعالم الخارجي .

٦ ـ انعكست التحولات العالمية المعاصرة على فرص تنمية دول العالم الثالث ومواقعها داخل النظام العالمي الجديد ، إذ يصعب الحديث الآن بشكل مطلق عن هذه الدول بسبب تنوعاتها الشديدة ، ومواقعها المتباينة من القوى الكبرى ، والفرص المتاحة أمامها لتحقيق تنمية اقتصادية ملموسة . واذا كانت بعض الدول النامية مثل كوريا وتايوان والبرازيل قد استطاعت كسر الدوائر الجهنمية للتخلف والفقر ، فإن الفرص ستكون محدودة في هذا المجال بالنسبة لغالبية الاقطار النامية الأخرى[٨] . ومع ذلك فهناك فئة أكبر نسبيا من الدول النامية ذات الإمكانيات والقاعدة الاقتصادية الأكبر (مثل الارجنتين والهند ومصر وباكستان) تستطيع الإفادة من النظام العالمي الجديد من خلال تجسيد مزاياها النسبية ؛ إما لكونها تشكل أسواقا كبرى ، أو لدورها الاقليمي المتميز ، أو لقدرتها على التكامل الوظيفي مع القوى الرأسمالية العالمية . وهناك فئة ثالثة من الدول ذات القاعدة الاقتصادية المحدودة ، ولكنها تتمتع برخاء نسبي لأسباب استثنائية وأهمها مجموعة الدول المصدرة للبترول . وأخيرا فان هناك القاعدة الواسعة من الدول النامية ذات الامكانيات الاقتصادية المحدودة ، والقاعدة الاقتصادية الطبيعية ، ومستوى الدخل الفردى المنخفض . وتضم هذه الفئة الغالبية العظمى من الدول النامية ، وخاصة تلك الأفريقية منها . والواقع ان عقد التسعينيات لن يشهد تحسنا ملحوظا في الأوضاع الاقتصادية لمعظم تلك الدول ، حيث لن يحقق الدخل الفردي فيها زيادة تتجاوز ١٪ سنويا على أقصى تقدير . أما الفئتان الثانية والثالثة من الدول النامية فلا تستطيعان تحقيق تنمية اقتصادية ملموسة أو واعدة ، إلا إذا قررت الشركات متعددة الجنسية تكثيف وتوسيع حجم استثماراتها فيها خلال عقد التسعينيات . إلا أنه مع تراجع معدل نمو الإستثمارات الأجنبية (بسبب الركود الاقتصادي الأمريكي، وانهيار الكتلة الاشتراكية ، وإتحاد الالمانيتين) ، فإن فرص النمو الاقتصادي السريع في هاتين الفئتين من الدول النامية لن تكون كبيرة ، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار تدفق رؤوس الأموال الغربية الى دول الإتحاد السوفيتي (سابقا)، وأقطار أوروبا الشرقية بعد تكييف هياكلها الاقتصادية لتتلاءم مع متطلبات النظام الرأسمالي الجديد . وهكذا تقودنا أغلب الاحتمالات الى توقع المزيد من تهميش غالبية دول العالم الثالث ، وعلى الأخص الأفريقية داخل النظام الاقتصادي الدولي ، وإن ظلت الفرصة متاحة أمام بعض الدول النامية ذات الامكانيات الاقتصادية الكبيرة والموارد البشرية الماهرة من تحقيق معدلات نمو اقتصدي عالية نسبيا .

ثانيا : اهتمامات بحثية في مجتمعات العالم الثالث

من الطبيعي ان تنعكس التحولات العالمية المعاصرة التي أشرنا اليها على واقع مجتمعات العالم الثالث . والواقع ان ما نسعى اليه هنا هو الإشارة الى بعض القضايا والتساؤلات الملحة المرتبطة بتلك التحولات ، والتي تفرض نفسها فرضا على واقع هذه المجتمعات . ولسوف نركز على القضايا والتساؤلات ذات الصفة العامة ، والتي تتجاوز - بطبيعة الحال - الاختلافات والفروق بين الدول النامية . ونحن نسلم بأن بعضها قد طرح من قبل بعض الباحثين ، إلا أن مناقشتها في ضوء التحولات العالمية التي أشرنا اليها هو أمر بالغ الأهمية .

١ - مع السيطرة العالمية للنظام الرأسمالي ، تبدو الليبرالية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نزعة فكرية أساسية ومدخلا تنموياً في كثير من أقطار العالم الثالث . ومن الطبيعي ان تنعكس تلك الليبرالية على التكوينات الاجتماعية في تلك الأقطار . إذ تظهر جماعات طبقية جديدة مستفيدة من الليبرالية تمارس تأثيرات سياسية واجتماعية وثقافية ، بينما يتقلص نفوذ الطبقة الوسطى القديمة . إن فهم تكوين تلك الجماعات الطبقية الجديدة هو مسألة بالغة الأهمية ، كما ان فهم موقفها من التنمية القومية هو أيضا أمر حيوي . ان الجانب الاقتصادي من الليبرالية قادر على إفراز جماعات جديدة من الملاك وأصحاب المشروعات ، بينما الجانب السياسي منها قادر على تحديد القوى السياسية الجديدة التي تلعب دوراً هاما في عملية اتخاذ القرارات القومية . أما الجانب الاجتماعي من الليبرالية فيتجسد من خلال الحراك الاجتماعي المحدود المتاح لقطاعات من الطبقة الدنيا الى الطبقة الوسطى[٩] . والقضية الهامة هنا هي ؛ أن الليبرالية في كثير من دول العالم الثالث سوف تتحقق على أنقاض قطاع عام ساد وسيطر منذ تحقيق الاستقلال السياسي ، وبالتالي فإن من الضروري التعرف على ديناميات عملية تصفية القطاع العام ، وتحويله الى مشروعات اقتصادية كبرى ، والكشف عن القوى المستفيدة من ذلك في مقابل القوى المعارضة لعملية تحويل القطاع العام الى قطاع خاص .

٢ - مع التحول الى القطاع الخاص والدعم الداخلي والخارجي الذي سيلقاه ، يصبح من الضروري تحليل ديناميات تحقيق الاستقرار الاجتماعي ، خاصة وأن معظم الدول النامية سوف تشهد معدلات بطالة عالية ، وانخفاضا ملموسا في القوى الشرائية ، وارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم ، وتهميشا اجتماعيا واسع النطاق . وفي ضوء تلك الظروف يصبح من الضروري فهم موقف الدولة في مجتمعات العالم الثالث فهما دقيقا ، كما يصبح من الضروري أيضا تحليل آليات الاستقرار الاجتماعي في غياب الوظائف التقليدية التي كانت تؤديها الحكومات . إن

الحكومات بتخليها عن كثير من التزاماتها التقليدية مطالبة بأداء أدوار جديدة ، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار «ثورة التوقعات» ، «ثورة الاتصال» ، و«حركات الشباب» ، واتجاهات الاحياء الديني والقومي والعرقى في مناطق مختلفة من العالم الثالث .

٣ ـ من المتوقع أن يحدث النظام الاتصالي العالمي تأثيرات بالغة على مجتمعات العالم الثالث ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول الحوار الثنائي الى مونولوج فردي ، ويزداد الآن تأثير الرسالة الاعلامية للدول الصناعية الغربية من خلال وكالات الأنباء الأربعة الرئيسية (الاسوشيتدبرس ، واليونايتدبرس ، ورويتر ، ووكالة الانباء الفرنسية) ، حيث تتحكم في الأنباء التي تراها عالمية ، وتوزعها على نطاق عالمي . وبالنسبة للصفوات الثقافية والسياسية في كل أقطار العالم الثالث ، فإن قراءة الصحف الصادرة غن مؤسسات مثل النيويورك تايمز والواشنطن بوست والنيوزويك والتايمز الأمريكية ، والصانداي تايمز والجارديان البريطانية ، ودي فيليت الالمانية ، واللوموند والفيجارو الفرنسيتين ، قد أصبح من الأمور البالغة الأهمية في تشكيل وعيهم السياسي والثقافي (عالميا وقوميا ومحليا) . ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال الدور الاعلامي الجماهيري الذي تلعبه محطات الاذاعة البريطانية ، وصوت أمريكا ، ومونت كارلو الفرنسية باعتبارها مصادر أساسية للأنباء والثقافة للعالم أجمع . إن التسعينات سوف تشهد قفزة كيفية في البث التليفزيوني العالمي ، بعد ان ظل لفترة طويلة ظاهرة محلية . ومن المتوقع أن تختفى أو تضعف القيود القومية على رسائل شبكات التلفزيون العالمية من أمثال **CNN** و **CBS** ، حيث سيصبح في مقدورها الوصول الى المشاهد أينما كان وحيثما وجد على هذا الكوكب[١٠] . ومن الطبيعي ان يطرح هذا الواقع الاعلامي العالمي الرأسمالي تساؤلات حول مصير الثقافات الوطنية في مجتمعات العالم الثالث ، خاصة وان تفكك الأنساق الثقافية االقائمة لا يصاحبه ظهور انساق ثقافية تكاملية جديدة . ويتحدث بعض المفكرين عن ظاهرة «العالمية» الناجمة عن ثورة الاتصال العالمي في مجالات عديدة كالاستهلاك، والمعرفة ، والنقود ، والنظم السياسية ، والقضايا العامة ، إلا ان ذلك ـ في نظرنا ـ لا يعدو ان يكون فرضا لمعايير «ثقافية مسيطرة» على «ثقافة خاضعة» ان كان لنا ان نستخدم تلك الثنائية

٤ ـ في ظل عالم تسيطر عليه عقيدة سياسية واحدة مدعمة بنماذج عديدة من النجاح والانجاز ، تثار تساؤلات عديدة حول المعتقدات السياسية والاجتماعية والثقافية التي ظلت سائدة لفترات طويلة في مجتمعات العالم الثالث . وربما كان مثقفو العالم الثالث (وعلى الأخص التقدميين منهم) هم أكثر الفئات الاجتماعية حرجا وانزعاجا ودهشة واحساسا بالاغتراب بسبب التحولات العالمية الأخيرة ، وعلى الأخص بعد انهيار الاتحاد السوفياتى والكتلة الشرقية في سنوات معدودات

دون نضـال أو صراع ظاهـر[١١] . لقد وجدوا أن المفاهيم والتصورات والنظريات والأدوات التحليلية التي اعتادوا عليها قد أصبحت غير ملائمة الى حد كبير ، وان عليهم ان يواجهوا موقفا جديدا : إما الدفاع العنيد عن واقع يصعب الدفاع عنه ، أو اعلان الافلاس الفكري والبحث عن اهتمامات بحثية جديدة محايدة . وباختصار فإذا كانت التحولات العالمية قد شهدت انتكاسة شديـدة في النظرية والممارسة الاشتراكيين ، فإن المثقفين الإشتراكيين في أقطار العالم الثالث قد فقدوا الحلم ، وتسارعت الأحداث حتى وجدوا صعوبة في متابعتها والربط بينها في سياق منطقي متكامل . ويشبه هذا الموقف ـ ولكن بطريقة عكسية ـ ما حدث للمثقفين الليبراليين الصينيين في أعقاب الثورة الصينية في سنة ١٩٤٩ . إذ وجدوا أنفسهم ـ وعلى الأخص العلماء الاجتماعيين منهم ـ يمارسون مهام بحثية «برجوازية» لا تتفق مع متطلبات المجتمع الاشتركي الجديد ، حتى انتهى الأمر ببعضهم الى التخلي عن معتقداتهم الخاصة والتكامل مع النظام السياسي الجديد ، في حين هرب البعض الآخـر الى أقـطار أخرى يمارس فيها اهتماماته البحثية الليبرالية ، بينما آثر البعض الثالث الانسحاب كلية من الموقف والعيش في عالم خاص .

٥ ـ من الـطبيعي أن يطرح المثقفـون والعلماء الاجتماعيون تساؤلات كثيرة حول مصير الثقـافـات الشعبيـة ، والمعتقـدات الدينية والاخلاقية ، وأساليب الإنتاج والتفكير السائدة في مجتمعات العالم الثالث في ظل «النظام العالمي الجديد» الذي أشرنا الى أهم ملامحه ومعالمه . إن السيطرة الرأسمالية العالمية لن تقتصر على فرض أنماط عالمية من التفكير والسلوك ، بل ستؤدي ـ بشكـل مباشر أو غير مباشر ـ الى طمس كثير من الثقافات الشعبية في مناطق مختلفة من العالم النامي . ويكفي الإشارة الى مجال الاستهلاك لندرك مدى تأثير الثقافة الرأسمالية عليه : من نمط إنتـاج السلع ، الى طريقـة استخـدامهـا وتـذوقهـا ، الى الارتباط بها واعتبارها رمزا للحداثة والمعاصرة . لذلك فإن علماء الاجتماع والانثربولوجيا مطالبون بدراسة أساليب الانتشار الثقافي ، بما في ذلك السلع والأفكار في إطار علاقات عدم التكافؤ[١٢] . ومن الضروري أن يعيد هؤلاء العلماء النظر في كوكبة المفاهيم المحافظة التي اعتادوا العمل في ضوئها . ذلك أن الانتشار الثقافي على صعيد عالمي ليس عملية حيادية ، وإنما هو تعبير عن علاقات قوة تتخذ أشكالا مختلفة . ولابد من أن نطرح في هذا المجال أيضا مصير المعتقدات السياسية ذات النشأة الوطنية في مجتمعات العالم الثالث . ففي مجتمعاتنا العربية نجد المعتقدات السياسية السائدة (كالاشتراكية ، والقومية) ذات أصول غربية ، بينما نجد الاسلام (في صورته السياسية) هو المعتقد السياسي الذي نبت من أرض عربيـة . وفي ظل التحـولات العالمية المعاصرة لابد من طرح تساؤلات حول مصير المعتقدات السيـاسيـة الـوطنيـة في مواجهـة الـرأسـماليـة العـالمية وفي حالة الإسلام بالذات يمكننا طرح تساؤلات إضافية بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي ، واستقلال الجمهوريات ذات الأغلبية الإسلامية ،

واحتمالات تفاعلها مع أقطار إسلامية مجاورة مثل افغانستان وايران وتركيا ، والأقطار العربية الإسلامية المجاورة .

٦ ـ في ظل التحولات العالمية المعاصرة تظهر أشكال جديدة من العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الأقطار النامية التي تأخذ بنظام التعددية السياسية والمشروع الخاص . إن هيمنة النظام الرأسمالي على مستوى عالمي وافتقار نماذج تنموية أخرى مؤثرة سوف يفرض ضغوطا متزايدة على تلك الأقطار من أجل اختزال التاريخ وتجاوز الخصوصيات الثقافية والاجتماعية . وإذا كانت الدولة كجهاز سياسي على إستعداد لتشجيع مبادرات القطاع الخاص وتدعيم المجتمع المدني من خلال النقابات والأحزاب السياسية والنوادي والجماعات الوسيطة الأخرى ، فإنها يجب أن تكون على إستعداد ـ في الوقت ذاته ـ لتقليص سلطاتها وقص بعض أجنحتها ، وتلك معضلة تواجه الدولة في علاقتها بالمجتمع المدني ، وستظل تفرض نفسها بقوة في ظل «النظام العالمي الجديد» الذي تشكل الديمقراطية أحد رموزه القوية .

٧ ـ من الضروري تحليل الدور السياسي للقوى الإجتماعية التي لن تستطيع تحقيق مزايا اقتصادية واجتماعية من الليبرالية الجديدة في الأقطار النامية . وربما كانت أبرز تلك القوى الاجتماعية : فقراء المدن ، ومعدمو الريف ، وصغار الموظفين ، والعاطلون والمهمشون العاجزون عن الدخول في فلك تلك الليبرالية . إن المشاركة السياسية لتلك القوى الاجتماعية هي مسألة ضرورية ، وان كانت تكلفتها الاجتماعية سوف تكون باهظة بالنسبة للحكومات . لذلك فإننا نتوقع وصول تلك الحكومات الى صيغ سياسية جديدة ملائمة لم تشهدها الدول الرأسمالية الغربية خلال تاريخها الديموقراطي . وفي كل الأحوال ، فإن التعددية السياسية التي تميل الى الأخذ بها الأقطار النامية في ظل «النظام العالمي الجديد» ، سوف تطرح تساؤلات حول مصير الحركات الراديكالية ، والاتجاهات الاشتراكية ، والنزعات القومية ، فضلا عن المعتقدات السياسية القادرة على حشد الجماهير وتوجيهها نحو أهداف تنموية عامة .

٨ ـ يستطيع العلماء الاجتماعيون الوصول الى دلالات هامة إذا ما تأملوا نمط التنمية الصناعية التي شهدتها الدول الصناعية الجديدة NIC في جنوب شرق آسيا ، وعلى الأخص النمور الأربع : تايوان ، وسنغافورة ، وكوريا الجنوبية ، وتايلاند ، بالإضافة الى دول نامية أخرى مثل المكسيك والبرازيل[١٣] . ومهما قيل من دوافع سياسية خارجية لدعم تلك الدول ، إلا أن الحقيقة تظل باقية وهي ؛ أن مجموعة من الدول النامية قد تمكنت من كسر حلقة التخلف الجهنمية لا عن طريق التثوير ، بل عن طريق التحديث . إن هذه التجارب التنموية يجب أن تشكل معامل حقيقية للعلماء الاجتماعيين في الأقطار النامية ، بهدف التعرف على الظروف الملائمة للنمو

الاقتصادي ، وديناميات التحول الاجتماعي ، والقوى الاجتماعية التي تلعب دورا قياديا في مجال التنمية الاقتصادية ، فضلا عن الوزن النسبي لكل من العوامل الداخلية والخارجية في إنجاز التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي .

٩ ـ انقضى وقت طويل مارس فيه العلماء الاجتماعيون في الاقطار النامية مهامهم البحثية في ضوء تعصب فكري ، أدى الى تجاهل كثير من المشكلات الاجتماعية والبيئية التي تواصل فرض نفسها يوما بعد يوم . فقبل عقدين من الزمان كان الحديث عن تلوث أو تدهور البيئة في الأقطار النامية يبدو في نظر بعضهم ضرب من الترف الفكري أو «التجهيل الايديولوجي » . وقبل عقد واحد فقط كان الحديث عن قضية التصحر ضربا من اللغو ، لأنه لا يتصل في نظر البعض الآخر ـ بشكل مباشر ـ بطبيعة التكوين الاجتماعي في الأقطار النامية[١٤] . والواقع أنه منذ مطلع عقد الثمانينيات من القرن الحالي ، والأقطار النامية تواجه مشكلات بيئية واجتماعية بالغة الحدة والشدة : التلوث البيئي ، وأحزمة الفقر حول المدن ، والجفاف ، والتصحر ، والديون الخارجية ، والتكنولوجيا الملائمة ، والصراعات الاقليمية والدينية ، والمشكلات العرقية . إن هذه المشكلات بحاجة الى مزيد من اهتمام الباحثين الاجتماعيين المعاصرين ، خاصة وان معظمها يتصل ببنية مجتمعات العالم الثالث ، والتحولات التي مرت بها بعد حصولها على استقلالها السياسي .

١٠ ـ على الرغم من أن الفرص المتاحة أمام الأقطار النامية للإفادة من «النظام العالمي الجديد» تبدو محدودة على الأقل في المدى القصير ، إلا أن باستطاعة بعضها الإفادة من بعض تلك الفرص ، وذلك باستثمار دورها الاقليمي ، وقدرتها على التعبير عن نموذج ديموقراطي رائد ، فضلا عن الدور الذي يمكن أن تلعبه في أية ترتيبات أمنية مقبلة . وفي عصر تسوده الكتل الاقتصادية الرأسمالية الكبرى ، فإن التعاون أو التكامل الاقليمي بين الأقطار النامية يصبح مصيرا حتميا يصعب تفاديه . وينطبق ذلك على أكثر الأقطار النامية فقرا ، وهي الأقطار الأفريقية التي يجب أن تواجه اعتمادها على منتج واحد، وتخلف هياكلها الإنتاجية ، وصغر قواعدها السكانية بشكل عام ، من خلال تجمعات إقليمية تتيح لوحداتها الإفادة من مزايا التكامل الاقتصادي . إلا أن تجارب العالم الثالث قد برهنت على أن التكامل الاقتصادي ليس نزهة جماعية سهلة ، بقدر ما هو تضحيات متبادلة تتطلب نضجا سياسيا وتطورا اجتماعيا على نحو ما حدث في أوروبا الموحدة . إن أمام الأقطار النامية الآن فرصا عديدة للإفادة من النظام العالمي الجديد دون الوقوع في أخطاء تعرضت لها الأقطار الرأسمالية عبر مسيرتها منذ مطلع القرن التاسع عشر. هناك إمكانية الإفادة من التكنولوجيا العالمية ، وثورة المعلومات والاتصال ، على أن يواكب ذلك عمل نشط من أجل حل معضلة التكنولوجيا وخلقها . إن هذا الانتقال هو خطوة أساسية وضرورية على طريق التنمية الحقيقية .

المراجـــــع

(١) يمكن الرجوع الى عدد من الدراسات والبحوث التي تناولت آفاق النظام الدولي خلال عقد التسعينات، أنظر على سبيل المثال: محمد السيد سعيد، آفاق النظان الدولي في التسعينات ، سلسلة بحوث سياسية (١٨) ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، اغسطس ، ١٩٩٩ ، وكذلك عبد المنعم سعيد : مصر والنظام الدولي في التسعينات ، في أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٢٣٧ ـ ٢٩٥ .

(٢) لمزيد من التفصيل أنظر إرنست ماندیل ؛ الإتحاد السوفيتي الى أين في ظل جورباتشوف ؛ ترجمة كميل داغر ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٩١ . ويمكن الوقوف على تحليل أكثر دقة لنتائج تفكك الإتحاد السوفيتي بالرجوع الى المقدمة المستفيضة التي كتبها المترجم .

(٣) أسامة خالد ؛ المستقبل العربي في العصر الأمريكي ، مركز القادة للكتاب والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٥ ـ ٢٨ .

(4) Bell, D; The End of Ideology : On The Exhaustion of Political Ideas in The Fifties , The Free Press , New York , 1960 .

(٥) اتخذت تلك المراجعة أشكالا مختلفة . إلا أن ما يعنينا هنا هي تلك التي ظهرت من داخل أقطار أوروبا الاشتراكية (سابقا) . وفي هذا المجال يمكننا الإشارة الى المحاولة المبكرة التي قدمها ديجلاس Djilas في كتابه الصغير الحجم : الطبقة الجديدة (١٩٥٧) The New Class ، حيث كشف عن تناقضات المجتمع الاشتراكي اليوغسلافي من خلال خبراته الشخصية والسياسية ، خاصة وأنه قد ظل لفترة طويلة نائباً للرئيس اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو . أنظر :

Djilas, M; The New Class London , 1957

وهناك الى جانب ذلك تحليلات جيدة تناولت البناء الطبقي في الإتحاد السوفيتي سابقاً ، أنظر على سبيل المثال .

Lane , D ; Politicsand Society in The USSR , Weidenfeld and Nicolson , 1970

Armstrong , J ., The Soviet Bureaucratic Elite : A Casa Study of The Ukranian

Apparatus , Praeger , 1059 ; Parkin , F ; "Class Stratification in Socialist Societies" ,

British Journal of Sociology - December , 1969 .

(٦) أنظر سلوى شعراوي جمعة ؛ مصر والنظام الدولي : سيناريو التسعينات ، في : مصر وتحديات التسعينات ، مرجع سابق ، ٣٢٤ ـ ٣٢٦ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .

(٨) هناك محاولات حديثة لفهم تأثير التحولات العالمية على فرص التنمية في أقطار العالم الثالث ، إنظر :

Hettne , B ; Development Theory and Three Worlds , Longman Group Limited ,

London . 1990 ; Galtung ; J. Development Theory : Netes For an Alternative

Approach , Institute For Environment and Society , Berlin , 1985 ; George , S ; A

Fate Worse Than Dept , Penguin , London , 1988 ; Redclift , M ; Sustainable

Development , Exploring The Contradictions , Meuthuen , London , 1987 .

(٩) أنظر السيد الحسيني ؛ التنمية والتخلف ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٢ ، وعلى الأخص الفصل الأول .

(١٠) عبد المنعم سعيد ؛ مصر والنظام الدولي في التسعينات ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ .

(١١) منذ ظهور البروسترويكا في عام ١٩٨٥ وهناك جدل شديد حولها من جانب مثقفي العالم الثالث ، ويمكننا الإشارة في هذا المجال الى : وجهة نظر عربية إلى البيروسترويكا ، عرض مها صالح ، الفارابي ، بيروت ، ١٩٩٠ ، البيروسترويكا في عيون الآخرين ، تقديم فؤاد موسى ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، غير وارد تاريخ النشر ؛ وانظر أيضاً المقالات الواردة في مجلة قضايا فكرية ، نوفمبر ١٩٩٠ ، والتي تناولت البروسترويكا ومستقبل الاشتراكية .

(١٢) طرحت بعض هذه الأفكار منذ مطلع السبعينات في نطاق الانثروبولوجيا .

أنظر : Asad, T; Antropology , The Colonial Encounter , Ithaca Press , London , 1975 .

(١٣) أنظر : Cline, W; "Can The East Asian Model of Development be Generalized ? World Development, 10, (2), pp. 81-90; Harris, R; The End of The Third World : Newly Industrializing Countries and the Decline of an Ideology, Penguin Books, 1987., Haggard, S., "The Newly Industrializing Countries in The International System , World Politics XXXVIII (2), Jan 1986 .

(١٤) أنظر على سبيل المثال :

Timberlake, L; Africa in Crisis , Earthscan , London , 1985 , George , S; From The World Food Conference to 1984 : a Decade of Failure., Third World Affairs , Third World Foundation , London , 1985 .